بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين: سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد ،،،،،

فإن لغتنا العربية تمتلك ثروة هائلة من الألفاظ والتراكيب التي تلبي حاجة المتكلم أو الكاتب التعبيرية، كما تمتلك نظاما لغويا محكما قائما على أسس ومناهج قويمة لا تتوافر لأية لغة من اللغات الإنسانية، ولا نعني بالثروة اللغوية الهائلة كثرة الألفاظ المستعملة فقط، وإنما نعني بها أيضا اختزان كل لفظ من ألفاظ اللغة دلالات متنوعة مما يجعله يستعمل في سياقات مختلفة، وبدلالات متنوعة حسبما يقتضيه السياق، ومن ثم لا تتعدد الوظائف النحوية للفظ الواحد باعتبار أصل وضعه فقط، وإنما تتعدد وظائفه باعتبار نقله من صيغة إلى صيغة، ومن استعمال إلى استعمال .

وسوف يعالج البحث ظاهرة النقل في العربية، سواء أكان نقلا وظيفيا، أم نقلا دلاليا، وكثيرا ما يستلزم النقل الوظيفي- النقلَ الدلالي، كما يعالج البحث أيضا النقل التحويلي، بمعنى أن الصيغة تنقل من استعمال إلى آخر بعد تحويل لفظها من صيغة إلى صيغة .

على أن النقل الذي يدور حوله البحث هو النقل الوظيفي أو الاستعمالي الذي يستلزم إعطاء الصيغة دلالة وظيفية أيضا، وليس النقلَ المعجمي الذي يسمى (المجاز)، إذ إن تعريف المجاز يجعله: نقل

اللفظ من معناه الأصلي أو الحقيقي إلى معنى آخر لم يكن لـه بأصـل الوضع، وذلك لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنـى الأصـلي[1]، كذلك لا يستهدف البحث شرح التعدد الوظيفي للصـيغة، فـذلك أمـر خاض فيه كثير من الدارسين المحدثين، مثل: تعدد المعاني الوظيفيـة لأداة التعريف (أل)، إذ تأتي للجنس والعهد والربط والموصولية، ومثل تعدد المعاني الوظيفية لـ (إنْ)، فتأتي للشرط والنفي ومخففة من الثقيلة وزائدة[2] .

ولا أظن أن بحثي هذا تكرار لما سبقني إليه بعض الدارسين مـن المحدثين من الحديث عن الأصالة والفرعية، وعـن تحويـل بعـض الصيغ والتراكيب من البنية العميقة إلى السطحية، وعن فقدان بعـض الكلمات دلالتها على الحدث بسبب استعمالها في سياقات لا تحتاج إلى الحدث، وقد سبقني إلى هذا النوع من الدراسات الدكتور/ محمد صلاح الدين مصطفي بكر- في كتابه (قضية الأصالة والفرعية فـي دراسـة النحو العربي)، والدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف- في كتابه (مـن الأنماط التحويلية في النحو العربي)، والدكتور/ تمام حسان- في كتابه (البيان في روائع القرآن)، والدكتور/ حسام البهنسـاوي- فـي كتابـه (القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي)، والدكتور/ أحمد كشك- في بحثه (من قيود الحدث اللغوي في بناء الجملة العربيـة)، والـدكتور/ أحمد عفيفي- في بحثه (التغير الدلالي وفقدان الحدث النحوي في اللغة

---

(١) البيان في روائع القرآن للدكتور تمام حسان ١/ ٥٢ ، وراجـع الايضـاح لتلخيص المفتاح للقزويني ٢/ ٤٥٩ .

(٢) البيان في روائع القرآن ٣٣/١ وما بعدها .

العربية)، والدكتور/ عادل هادي حمادي العبيدي في كتابه التوسع في كتاب سيبويه، وغيرهم .

أما الدكتور/ صلاح الدين بكر- فقد استعرض الأصالة والفرعية من خلال أبواب النحو، كالأصالة والفرعية بين الاسم والفعل، والأصالة والفرعية بين الفعل والمصدر، والأصالة والفرعية بين علامات الإعراب، والأصالة والفرعية في الرتبة .

وأما الدكتور/ محمد حماسة- فقد تناول قضية التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية مستعينا بالمنهج التحويلي عند تشومسكي رابطا بين ذلك وبين الأصلية والفرعية عند النحاة .

وأما الدكتور/ تمام حسان- فقد عالج تعدد المعنى الوظيفي للكلمة، سواء أكانت اسما أم فعلا أم حرفا أم وصفا أم مصدرا أم ضميرا أم خالفة، ولكنه عالج ذلك في ضوء القرآن الكريم فقط .

وأما الدكتور/ حسام البهنساوي- فقد تناول القواعد التحويلية عند أصحاب المنهج التحويلي، وحاول أن يطبق ذلك على شعر حاتم الطائي .

وأما الدكتور/ أحمد كشك- فقد عالج فقدان الأفعال الناقصة دلالتها على الحدث من خلال حديثه عن أهمية الحدث في بناء الجملة ومدى هيمنته على عناصرها .

وأما الدكتور/ أحمد عفيفي- فقد قصر حديثه عن الأصالة والفرعية على الكلمات التي فقدت دلالتها على الحدث بسبب تغير دلالاتها في بعض السياقات .

وأما الدكتور/ عادل هادي- فقد تناول مظاهر التوسع في كتاب سيبويه على المستوى الصوتي والمستوى الصرفي والمستوى النحوي، والمستوى البلاغي، ومستوى العروض والقافية، ولكنه قصر بحثه على مظاهر التوسع في الأصوات، والمفردات، والتراكيب في كتاب سيبويه، فلم يتعرض لظاهرة النقل بين الصيغ إلا بصورة عابرة، في حديثه عن التوسع في المصادر، والتوسع في الظروف، ولذا فإنني أرجو أن يستوفي هذا البحث ظاهرة النقل من جوانبها المختلفة وزواياها المتعددة .

وقد ألقيت هذا البحث في المؤتمر العلمي الثامن الذي أقامته كلية دار العلوم جامعة الفيوم، يومي الثالث عشر، والرابع عشر من مارس عام ألفين وستة للميلاد .

غير أنني لم أشأ نشره في مجلة المؤتمر؛ لأن صفحات قليلة لا تستوعب علاج هذه الظاهرة ذات الجوانب المتعددة، فآثرت أن يحتويها كتاب لعله يضيف لبنة إلى صرح العلوم العربية .

وقد اقتضت خطة البحث أن يخرج في تسعة فصول مسبوقة بتمهيد، وضحت فيه مفهوم النقل، وتقسيم الكلمة العربية بين القدماء والمحدثين، ومتلوة بخاتمة أوجزت فيها أهم نتائج البحث .

أما الفصول التسعة- فهى على التوالي: نقل الاسم، ونقل الوصف، ونقل المصدر، ونقل الضمير، ونقل الظرف، ونقل الحرف، والنقل التحويلي، والنقل الدلالي .

وأسأل الله تعالى أن ينفع به كل من التمس منه نفعا، وأن يغفر لي ما قد وقعت فيه من زلّات « ربنا لا تؤاخـذنا إن نسـينا أو أخطأنـا»، وصلى الله على سيدنا محمد: النبي الأمي الكريم، وعلى آله وصـحبه وسلم .

٢٥ جمادى الآخرة ١٤٢٧ هـ

٢٠يوليـو ٢٠٠٦م

obeikandl.com

تمهيـــد

يجدر بنا قبل أن نخوض في الحديث عن مظاهر نقـــل الصـــيغة العربية مما وضعت له من الدلالة أو الوظيفة إلى معان أخر- أن نبرز مفهوم هذا النقل، وأن نبين ما اقتضاه هذا النقل من تقسيم جديد للكلمـــة يخالف تقسيم القدماء مع بيان ملاحظاتنا على هذا التقسيم .

١- مفهوم النقل .

إن المتتبع للأبواب النحوية والصرفية يجد ظاهرة النقـــل تتـــردد كثيرا عبر المسائل المختلفة، « وظاهرة النقل أوسع في اللغة ممـــا قـــد يظن البعض، لقد اعترف النحاة بالنقل تحت أسماء مختلفـــة، فعرفـــوه باسم (النقل) في بعض المواضع، وباسم (التحويل) في مواضع أخرى، وباسم (النيابة) في مواضع تختلف عما تقدم، وربمـــا أدخلـــوا بعـــض ظواهره تحت أسماء غير ذلك، ومن ذلك اعتـــرافهم بظـــاهرة النقـــل بكلامهم عن العلم المنقول، واسم الفاعل أو الحال اللذين أغنيـــا عـــن الخبر، وفي (يا) النداء التي سدت مســـد (أدعـــو)، وفـــي الظـــروف المتصرفة التي قالوا إنها تخرج عن الظرفية إلى معان أخرى، وفـــي نيابة بعض الحروف عن بعض، ونيابة (كل)، و(بعض) ونحوهما عن المفعول المطلق، وفي (ما) التعجبية التي قالوا إنها هـــى الاســـتفهامية غير أنها أشربت معنى التعجب، بل إنهم تخطوا نقل المباني إلى القول في نفس المعاني فقالوا بالنيابة عن الفاعل وبتحويل التمييز من الفاعـــل أو من المفعول، ثم قالوا بتحويل التركيب إلى مبنى بعينه حـــين قـــالوا بالمصدر المؤول اتكالا على خلو هذا التركيب كخلـــو المصـــدر مـــن

فكرتي الوقوع والزمن، إذ يدل كلاهما على حدث بلا وقوع ولا زمن »[1] .

كذلك نجد النحاة يشيرون دائما عند معالجتهم للأبواب النحوية المختلفة إلى الأصالة والفرعية لكل ثنائية يعالجونها، ومن ذلك أصالة الإعراب في الأسماء، وفرعيته في الأفعال، وأصالة النكرة، وفرعية المعرفة، وأصالة المذكر، وفرعية المؤنث، وأصالة المصدر ، وفرعية الفعل والصفة، وأصالة المفرد، وفرعية المثنى والجمع، وأصالة الإعراب بالحركات، وفرعية الإعراب بالحروف، وأصالة الابتداء بالمعرفة، وفرعية الابتداء بالنكرة، ولحرصهم على معرفة الأصل والفرع جعلوا ضابطا يميزون به بينهما، قال الشيخ/ بهاء الدين بن النحاس نقلا عن ابن جني: « الفروع هى المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى علامة بدليل أنك تقول في المذكر (قائم)، وإذا أردت التأنيث قلت (قائمة)، فجئت بالعلامة عند المؤنث، ولم تأت للمذكر بعلامة، وتقول: (رأيت رجلا) فلا يحتاج إلى العلامة، وإذا أردت التعريف أدخلت العلامة فقلت: (رأيت الرجل)، فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف، ولم تدخلها في التنكير »[2] .

ومن ثم لا ينبغي أن ندرس النحو العربي في ضوء المنهج الوصفي فقط، أو المنهج التحويلي فقط، بل لا بد أن يدرس في ضوء المنهجين؛ لأن طبيعة اللغة العربية تختلف عن سائر اللغات الإنسانية

---

(١) البيان في روائع القرآن ١/ ٥١ .
(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٥٥٦ .

من حيث إنها تتضمن جوانب وصفية، وجوانب تحويلية، ولا يمكن استغناء أحدهما عن الآخر، وقد عقد الدكتور/ عبده الراجحي فصلا تناول فيه (الجوانب التحويلية في النحو العربي)، وذكر أنها بحق « هى الغالبة عليه؛ لأن هناك أصولا مشتركة بين المنهجين، أهمها صدور النحو العربي- في معظمه- عن أساس عقلي »[1] .

ولكن النحاة لم يفردوا بابا لظاهرة (النقل) أو (التحويل)، بل عالجوا ذلك من خلال المسائل النحوية المختلفة، ولعل هذا يرجع إلى انحصار الكلم في ثلاثة أقسام عندهم، قال الدكتور/ تمام حسان: « وربما حال بين النحاة وبين جمع أطراف هذه الظاهرة تحت عنوان واحد أن تقسيمهم للكلم لا يسمح بغير ما فعلوا؛ إذ كان تقسيما ثلاثيا جمع تحت عباءة كل قسم منه طوائف من الكلمات تختلف معنى ومبنى، فجعل الصفات والضمائر والظروف وبعض الخوالف من قبيل الأسماء، وجعل تراكيب المدح والذم والتعجب والنواسخ الخالية من معنى الحدث من قبيل الأفعال، وترك كل ما عدا ذلك ليكون من الحروف »[2] .

فلما كان تقسيم الكلمة عند النحاة ضيق المجال لا يسمح بمعالجة نقل الصيغة من معناها الأصلي إلى معنى آخر: كنقل الاسمية إلى الوصفية، والاسمية إلى الظرفية، والمصدرية إلى الوصفية، والضمير إلى الحرف- توسع المحدثون في تقسيم الكلمة، حيث يمكن التبادل بين

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج ص١٤٢ .
(٢) البيان في روائع القرآن ١/ ٥١ .

الأقسام في الاستعمال والدلالة، يقول الدكتور/ تمام حسان: « فإذا علمنا أن فكرة النقل تعني بالضرورة انسلاخ اللفظ من معنى القسم الذي ينتمي إليه إلى معنى قسم آخر أدركنا أن الانسلاخ لا يمكن ضبطه مع ضيق المجال الذي يتمثل في هذا التقسيم، فكان لا بد أن تفرض الظاهرة نفسها على انتباه النحاة، ولكن كان لا بد أيضا أن يضعوا تطبيقاتها تحت عناوين مختلفة، وأن يفلت بعض هذه التطبيقات من قدرتهم العظيمة على الملاحظة وتشقيق المعاني، أما في ظل تقسيم سباعي كالذي اشتمل عليه كتاب اللغة العربية معناها ومبناها[١]، أو ثماني يفرد المصدر بقسم خاص ، ويفرق بينه وبين بقية الأسماء بصلاحيته للتعدي إلى مفعول، والإضافة إلى فاعل أو مفعول، وتحمله للزمن بضميمة الظرف- فإنه يسهل أن تتضح الظاهرة في سلوك الكلمات في الجمل، وأن يدرك أولو القدرة على الملاحظة أن تطبيقاتها على رغم اختلافها هي من قبيل واحد، هو قبيل (النقل الوظيفي) »[٢] .

والنقل نوع من تعدد المعنى الوظيفي للصيغة، إلا أن « تعدد المعنى مع بقاء المبنى في قسم من أقسام الكلم- تعدد بحسب الأصل، أما مع تغيير قسمه فهو تعدد بحسب النقل، وكلا الأمرين يدخل تحت (تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد »[٣]. ولكننا لا نُعنَى في هذا البحث بالنوع الأول، وهو تعدد المعنى الوظيفي للكلمة بحسب الأصل أو الوضع، فهذا أمر طالما عالجه النحاة من خلال الأبواب النحوية

---

(١) ص٨٨ ، وما بعدها .
(٢) البيان في روائع القرآن ١/ ٥١ ، ٥٢ .
(٣) السابق ١/ ٦٦ .

المختلفة، مثل: استعمال (إنْ) شرطية، ومخففة من الثقيلة، ونافية، وزائدة، وقد أفرد بعض النحاة مؤلفات وأبوابا تناولت تعدد المعنى الوظيفي للأدوات والصيغ، مثل: (معاني الحروف) للرماني، و(رصف المباني في حروف المعاني) للمالقي، و(الجنى الداني في حروف المعاني) للمرادي، و(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام، وإنما نعنى في هذا البحث بالنوع الثاني- وهو تعدد المعنى الوظيفي للكلمة بحسب النقل، بمعنى أن الصيغة تنقل من وظيفتها الأصلية في التركيب إلى شغل وظيفة أخرى ليست من خصائصها، كشغل الاسم الجامد وظيفة الخبر في نحو: (محمد أخوك)، وبذلك يكون الاسم الجامد قد شغل وظيفة المشتق .

على أن هذا البحث لا يقتصر على نقل الصيغة المفردة من أصلها إلى معنى آخر، بل يعرض أيضا لنقل الصيغة المركبة من معنى إلى آخر: كنقل التركيب الخبري إلى إنشائي، والتركيب الإنشائي إلى خبري، ويمكن أن نطلق على هذا النوع من النقل (نقلا دلاليا)، كما نطلق على نقل الصيغة المفردة (نقلا وظيفيا أو استعماليا) .

على أن هذا النقل بنوعيه واسع الأبواب متعدد الجوانب والأطراف يؤدي إلى إثراء اللغة، سواء أكان ذلك على مستوى المفردات أم على مستوى التراكيب .

٢- تقسيم الكلمة بين القدماء والمحدثين .

كان تقسيم الكلمة العربية موضع جدل ونقاش بين القدماء والمحدثين؛ إذ بنى القدماء تقسيمهم لها على أساس عقلي منطقي؛ لأنهم

حصروها في ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف، ودليل انحصارها في هذه الثلاثة أن الكلمة إما أن تصلح للإسناد، أو لا، فإن لم تصلح فهى الحرف، والصالح للإسناد إما أن يقبل الإسناد بطرفيه، أي: يكون مسندا إليه ومسندا، أو يقبله بطرف واحد، فالأول هو الاسم، والثاني هو الفعل، وقد عقب الأشموني على هذا الحصر بقوله: « والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه »[1]، ولكن الصبان استدرك على هذا الحصر أن من الأسماء ما لا يقبل الإسناد أصلا كالظروف التي لا تتصرف، مثل: (قَطُّ)، و(عَوْضُ)، وأن منها ما لا يقع إلا مسندا، وهو أسماء الأفعال، وأن منها ما لا يقع إلا مسندا إليه: كالضمائر المتصلة، مثل التاء في (قمت)، غير أنه نقل ما أجيب به عن النحاة من أن الكلام باعتبار الغالب[2] .

ومنهم من استدل على انحصار الكلمة في هذه الأنواع الثلاثة بدليلين آخرين:

الأول- أن المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذات، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف .

الثاني- أن الكلمة إن دلت على معنى في غيرها فهى الحرف، وإن دلت على معنى في نفسها، فإن دلت على زمان محصل فهى الفعل، وإلا فهى الاسم[3] .

---

(١) شرح الأشموني على الألفية ١/ ٢٣ .
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢٣ .
(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام ص١٣ ، ١٤ .

ولا يخفى ما في هذه الأدلة من أسس عقلية ومنطقية، قال ابن الخباز: « ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات »[1] .

وهذا التقسيم قد أجمع عليه القدماء، ولا يعتدون بخروج أبي جعفر بن صابر عليه، حيث زاد نوعا رابعا أسماه (الخالفة)، وهو (اسم الفعل)[2] .

ولما كان هذا التقسيم مبنيا على أسس عقلية ومنطقية، وليس مبنيا على أسس لغوية تراعى فيه خصائص الصيغ- أعاد المحدثون النظر فيه، ومنهم الدكتور/ إبراهيم أنيس، فقد بنى تقسيم الكلمة بعد مناقشة القدماء في تقسيمهم- على ثلاثة أسس: المعنى، والصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام، وبين أن كل أساس من هذه الأسس لا يكفي وحده أن يبنى عليه التقسيم، فلا بد أن تجتمع الثلاثة، وانتهى إلى تقسيم رباعي يحسب أنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين:

أ- الاسم، ويندرج تحت هذا ثلاثة أنواع تشترك إلى حد كبير في المعنى والصيغة والوظيفة، وهى:

١. الاسم العام، مثل: شجرة، وكتاب، وإنسان .

٢. العلم، مثل: أحمد، وأسعد .

---

(١) السابق ص١٤ .
(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ٣ .

٣. الصفة، مثل: كبير، وأحمر .

ب- الضمير، ويمكن أن يندرج تحت هذا القسم الأنواع الآتية:

١. الضمائر، مثل: أنا، وأنت، وهو .

٢. ألفاظ الإشارة، مثل: هذا، وتلك، وهؤلاء .

٣. الموصولات، مثل: الذي، والتي، والذين .

٤. العدد، مثل: ثلاثة، وأربعة .

ج- الفعل .

د-الأداة، وهذا القسم يتضمن ما بقي من ألفاظ اللغة، ومنها ما يسمى عند النحاة بالحروف، سواء أكانت للجر كما يقولون، أم للنفي، أم للاستفهام، أم للتعجب، ومنها ما يسمى بالظروف: زمانية كانت أو مكانية، مثل: فوق، وتحت، وقبل، وبعد، ونحو ذلك[١] .

وقد علق الدكتور/ على أبو المكارم على تقسيم الدكتور/ إبراهيم أنيس للكلمة بأن هذا التقسيم يتضمن نقطتين مهمتين:

الأولى- أنه عد الضمائر قسما قائما بذاته مع أن القدماء أدرجوها تحت الأسماء، لما بينهما من خصائص لغوية مشتركة .

الثانية- أنه نقل الظروف من نطاق الاسمية إلى حيز الأدوات مع بقية الحروف، ثم يقول: « وإذا كان من الممكن قبول الأولى بدعوى أن

---

(١) من أسرار اللغة ، د/ إبراهيم أنيس ص٨١، وما بعدها .

لم يضمن في جوهره غير التماس بعض السمات المشتركة في إطر ما يعرف بالأسماء عند النحاة، فإن في الثانية نظرا؛ لوجود فوارق أسلوبية لا سبيل إلى تجاهلها بين الظروف، وبقية الأدوات »[1] .

أما الدكتور/ تمام حسان- فقد أعاد النظر أيضا في تقسيم القدماء للكلمة تقسيما ثلاثيا، بعد أن استعرض صنيعهم في إبراز القيم الخلافية بين الاسم والفعل والحرف، حيث جعلوا لكل نوع علامات تميزه عن قسيميه، كما أنهم فرقوا أحيانا بين أقسام الكلم تفريقا من حيث المبنى، وفرقوا أحيانا أخرى بين أقسامه تفريقا من حيث المعنى، وانتهى من ذلك إلى « أن التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المباني ومعها(جنبا إلى جنب، فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعاني على نحو ما نرى فيما يلي:

أ- المباني: الصورة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والجدول، والإلصاق، والتضام، والرسم الإملائي .

ب- المعاني: التسمية، والحدث، والزمن، والتعليق، والمعنى الجملي »[2] .

---

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي ١/ ١٩١ ، ١٩٢ .
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص٨٧ ، ٨٨ .

وعلى هذين الاعتبارين، وهما: المبنى، والمعنى للصيغة- بنى الدكتور/ تمام حسان تقسيمه للكلمة، فلم يقتصر على التقسيم الثلاثي- كما هو عند النحاة، بل وجد ذلك في حاجة إلى إعادة نظر، ومن ثم رأى أن الصفة، والضمير، والخوالف، والظرف- جديرة بأن يمثل كل منها قسما مستقلا من أقسام الكلمة، فالصفة تختلف عن الأسماء مبنى ومعنى، فليست منها كما ذكر النحاة، كما أنها ليست من الأفعال، كذلك الضمير، فإنه ليس من الأسماء، وقد أدرج تحته ضمائر الأشخاص، وأسماء الإشارات، والموصولات، وكذلك الخوالف فإنها تختلف مبنى ومعنى عن الأسماء، والأفعال، والصفات، والضمائر، وتشمل عنده الإخالة- وهى اسم الفعل، والصوت- وصيغ المدح والذم والتعجب، وربما ألحق بها- على المستوى النحوي لا الصرفي- أساليب أخرى: كالندبة، والاستغاثة من النداء، وكذلك الظروف، فإنها تمثل قسما خاصا، لاختلافها من حيث المبنى والمعنى عن بقية أقسام الكلمة .

على أنه يتوسع في فهم الأدوات فيرى أن من الحروف أدوات أصلية، وأن منها أدوات محولة: كالظروف التي تتصدر جملة الشرط أو الاستفهام، وكالأسماء النكرات التي تستعمل لإبهامها استعمال الحرف، وكالنواسخ الآتية على صور الأفعال، ولكنها تستخدم لنقصها استخدام الحروف[1] .

وبذلك يكون الدكتور/ تمام حسان قد قسم الكلمة سبعة أقسام، وهى: الاسم، والفعل، والأداة، والصفة، والضمير، والخوالف،

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص٨٨ ، ٨٩ .

والظرف، وزاد الدكتور فاضل الساقي- أحد تلاميذ الدكتور تمام حسان ثامنا، وهو المصدر[1] .

وإذا تأملنا أسس التقسيم عند كل من الدكتور/ إبراهيم أنيس، والدكتور/ تمام حسان- فإننا نجدها متقاربة، حيث بنى كل منهما تقسيمه على أساس الفروق الصيغية والوظيفية والمعنوية، ولذلك اتفقا في بعض النتائج، ومنها: اتفاقهما في إدراج ضمائر الأشخاص وأسماء الإشارة وأسماء الموصول تحت الضمير، واتفاقهما في أن بعض الظروف يعد من الأدوات مع اختلاف في التفصيل .

أما الدكتور/ على أبو المكارم فقد ناقش القضية، واستعرض موقف النحاة منها بدءا من سيبويه، وعرض للتقسيم عند الدكتور/ إبراهيم أنيس، والدكتور/ تمام حسان، ولكنه انتهى إلى تقسيم رباعي للكلمة بناه على ما قرره النحاة من وجود علامات للأسماء، وعلامات للأفعال، وعلامات للحروف، فقال: « إذا أخذنا بالعلامات فلن ننتهي إلى ما انتهى إليه النحويون من أقسام ثلاثة فحسب، بل سوف نضطر إلى الاعتراف بوجود نوع رابع من الكلمات؛ ذلك أنه إذا كان الاسم يتميز بعلامات محددة، والفعل يتميز أيضا بعلامات محددة، فإن ما عداهما- وهو الذي أطلق عليه النحويون مصطلح (الحرف)- يتضمن بالضرورة نمطين مختلفين من الكلمات التي لا تقبل باطراد علامات الأسماء والأفعال: النمط الأول- ما اصطلح عليه عند جمهور النحويين

---

(١) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ص٢١٥- ٢١٩ ، البيان في روائع القرآن، د/ تمام حسان ١/ ٥٢ .

باسم الفعل، والنمط الثاني- ما اصطلح عليه بالحرف، فإن كلا منهما لا يقبل باطراد أي علامة من علامات الأسماء والأفعال.

ولكن هذين النمطين يختلفان أيضا بحيث يعد جمعهما معا في إطار واحد نوعا من إهمال الفروق الواجبة الرعاية، فإن اسم الفعل- الذي نؤثر أن نستخدم معه مصطلح (الخالفة)- يختلف عن الحرف في أن الأول يمكن أن يستخدم عنصرا أساسيا في الإسناد، وأما الثاني فإنه لا يمكن أن يكون عنصرا إسناديا، وهكذا يجب أن ننتهي إلى القول بوجود أنواع أربعة من الكلمات هى:

١. الاسم، وهو كلمة تقبل باطراد علامة من مجموعة محددة من العلامات هى التي تميز الأسماء .

٢. الفعل وهو كلمة تقبل باطراد علامة من مجموعة محددة من العلامات هى التي تميز الأفعال .

٣. الخالفة، وهى كلمة لا تقبل باطراد علامات الأسماء والأفعال، ولكنها تصلح لاستخدامها عنصرا إسناديا أساسيا في الجملة .

٤. الحرف، وهو كلمة لا تقبل علامات الأسماء والأفعال، ولا تستخدم عنصرا إسناديا أساسيا في الجملة »[١] .

وبذلك يكون الدكتور/ على أبو المكارم موافقا أبا جعفر أحمد بن صابر الأندلسي- وهو من نحاة القرن السابع تتلمذ عليه أبو جعفر

---

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي ١/ ٢١٥ ، ٢١٦ .

أحمد بن إبراهيم الوزير أستاذ أبي حيان الأندلسي[١]، وقد ذكرنا سابقا أنه زاد قسما رابعا على تقسيم النحاة، وهو الخالفة، يعني: اسم الفعل[٢] .

والحق أن الذين جعلوا الصفة، والضمير، والخالفة، والظرف- أقساما مستقلة، وليست مندرجة تحت الاسم- كما ذكر النحاة- مراعين ما بين هذه الصيغ، وبين الاسم من فروق لفظية ومعنوية ووظيفية- محقون فيما ذهبوا إليه، وهذه الفروق التي لاحظوها لم تغب في الحقيقة عن ملاحظة النحاة القدماء، بل أدركوا ما بين الاسم، والصفة من فروق، ومن ذلك عدهم صيغة الاسم أخف من صيغة الصفة، وذلك لأن الصفة ثقلت بالاشتقاق، وبالحاجة إلى الموصوف، وتتحمل الضمير[٣] .

وقد استعمل ابن يعيش مصطلح الاسم في مقابل الصفة، وفرق بينهما، كما استعمل مصطلح (الاسم الصفة)، و(الاسم غير الصفة)، ويعني بالأول الصفة التي استعملت استعمال الأسماء، قال: « وكلاهما- يعني اسم العين، واسم المعنى- ينقسم إلى اسم هو صفة، وغير صفة، فالاسم غير الصفة ما كان جنسا غير مأخوذ من الفعل، نحو (رجل، وفرس، وعلْم، وجهْل)، والصفة ما كان مأخوذا من الفعل،

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٣١١ .
(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ٣ ،وحاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٣ .
(٣) الأشباه والنظائر ١/ ١٢٢ .

نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول: كضارب، ومضروب، وما أشبههما من الصفات الفعلية »[1] .

ومما جعل المحدثين يعدون الظرف قسما مستقلا من أقسام الكلمة أن النحاة استعملوا كلا من المصطلحين في مقابل الآخر، حيث ذكر السيوطي الظرف في مقابل الاسم في سياق حديثه عن الاتساع في اللغة بالحذف، وإقامة غير المحذوف مقامه، وضرب لذلك مثلا: إقامة المضاف إليه مقام المضاف في نحو قوله تعالى:﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾[2]، أي: أهل القرية، وإقامة الظرف مقام الاسم في نحو: (صِيد عليه يومان)، والمعنى: (صيد عليه الوحش في يومين)، و(وُلِد له ستون عاما)، أي: (وُلِد له الولد لستين)، وقوله تعالى:﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[3]، و(نهاره صائم، وليله قائم)، أي: (مكر في الليل) و(صائم في النهار)[4] .

وعلى نحو ما استعمل النحاة مصطلح (الصفة)، ومصطلح (الظرف) في مقابل مصطلح (الاسم) استعملوا أيضا مصطلح (الضمير)، ومصطلح (أسماء الأفعال والأصوات)، وقد أفردوا لهما مباحث عالجوا فيها خصائص هذه الصيغ، وكيفية استعمالها في

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٦ .
(٢) يوسف: ٨٢ .
(٣) سبأ: ٣٣ .
(٤) راجع الأصول في النحو لابن السراج ٢/ ٢٦٥ ، والأشباه والنظائر ١/ ٢٩ .

التراكيب المختلفة، مما يدل على أنهما يفارقان الاسم والصفة والظرف من بعض الوجوه .

وعلى الرغم من تفرقة النحاة بين هذه الصيغ من حيث المبنى والمعنى والاستعمال- فإنهم أدرجوها جميعا تحت الاسم، ولم يجعلوها أقساما مستقلة، وذلك لما بينها وبين الاسم من سمات مشتركة ، وقبولها جميعا لعلامات الأسماء، أما ما لاحظوه بينها من فروق وخصائص، فذلك أمر لا بد منه للصيغة، ولذلك لا ينبغي أن نعيب عليهم إدراج هذه الصيغ تحت (الاسم)، وإن اتسمت كل صيغة بخصائص مبنوية ومعنوية ووظيفية؛ لأن خصائص الاسمية قاسم مشترك بينها في مقابل الأفعال، والحروف، أما خروج الصيغة عن معناها الأصلي إلى معنى آخر، أو عن وظيفتها الأصلية- فذلك أمر شائع في اللغة، وباب واسع من أبوابها، ولعل ما حدا بالدكتور: تمام حسان إلى هذا التقسيم السباعي للكلمة على نحو ما وضحنا- ما وجده من تبادل في الاستعمال والمعنى بين هذه الصيغ: كاستعمال الاسم مكان الصفة، واستعمال الصفة مكان الاسم، واستعمال الاسم مكان الظرف، واستعمال الظرف مكان الاسم، إلى غير ذلك من مظاهر النقل التي سنتناولها بالتفصيل- إن شاء الله تعالى، فأراد أن يجعل كل صيغة من هذه الصيغ التي تتفرع في الحقيقة عن الاسم قسما مستقلا بذاته حتى يتسنى له إبراز فكرة هذا النقل أو هذا التبادل بين الصيغ .

على أنه كان من الممكن أن يعتمد تقسيم النحاة، وأن يجعل هذه الصيغ متفرعة عن الاسمية، ولكن كل صيغة اتخذت لها مسلكا خاصا

في الاستعمال والمعنى، ولا مانع حينئذ من معالجة هذا النقل من صيغة إلى أخرى في نطاق الاسمية .

ومهما يكن من أمر فليس هناك خلاف بين القدماء والمحدثين في استقلالية كل قسم من أقسام الكلمة عن القسم الآخر في أصل الوضع، كما أنهم متفقون أيضا في وجود سمات وخصائص لكل صيغة تتفرع عن الاسم، أو الفعل، أو الحرف .

obeikandl.com